واشنطن تكثف ضغوطها على المحكمة الجنائية الدولية مثيرة غضب طوكيو

طوكيو - (أ ف ب): وصفت اليابان أمس الأربعاء بـ«المؤسفة جدا» العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على رئيسة المحكمة الجنائية الدولية توموكو أكاني في إطار حملتها ضد هذه الهيئة التي تتهمها بأنها «مُسيّسة». كذلك تستهدف هذه العقوبات التي أعلنتها الولايات المتحدة الثلاثاء نائب المدعي العام الحالي للمحكمة السنغالي عبدالله سي، ومن أبرزها حظر دخول القاضيين الولايات المتحدة، ومنع أي معاملات عقارية أو مالية معهما في الدولة ذات الاقتصاد الأكبر في العالم.

وقالت وزارة الخارجية اليابانية في بيان: إن طوكيو التي تُعَد المساهم الرئيسي في تمويل المحكمة الجنائية الدولية وحليفا وثيقا للولايات المتحدة «دعمت باستمرار» هذه المؤسسة «في جهودها الرامية إلى ملاحقة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ومعاقبتهم، ودعم سيادة القانون». وأضافت: «من هذا المنطلق، فإن الإجراءات المعلنة مؤسفة جدا». ورأت المحكمة، في بيان، أن العقوبات ضد مسؤوليها «تقوّض سيادة القانون» وتشكّل «هجوما واضحا على استقلالية مؤسسة قضائية محايدة».

وقال وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو في بيان: إنّ أكاني وسي «شاركا بشكل مباشر في جهود المحكمة الجنائية الدولية الرامية إلى التحقيق أو توقيف أو احتجاز أو محاكمة مسؤولين لم تقبل حكوماتهم ولاية المحكمة». وردا على ذلك، اعتبرت ألمانيا أنّ «ثمة أهمية كبيرة للدفاع عن المحكمة الجنائية الدولية وحمايتها بوصفها مؤسسة مستقلة». وقال ناطق باسم وزارة الخارجية: «نحن ندعم المحكمة الجنائية الدولية وكذلك رئيستها توموكو أكاني». وأعربت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين ورئيس المجلس الأوروبي أنتونيو كوستا عن دعمهما «الثابت» لتوموكو أكاني، مؤكدَين أنّها «يجب أن تكون قادرة على التصرّف بشكل مستقل ومن دون ضغوط خارجية».

وسبق للولايات المتحدة، وهي ليست طرفا في المعاهدة الدولية المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، أن فرضت عقوبات تستهدف مسؤولين في الهيئة القضائية التي تتخذ مقرا في لاهاي بهولندا، لكنها لم تستهدف سابقا رئيسة المحكمة التي تتحدر من بلد حليف رئيسي. وتُعد العقوبات في المقام الأول ردا على تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية بشأن إسرائيل، حليفة الولايات المتحدة. وأصدرت المحكمة عام 2024 مذكرتَي توقيف بحق نتنياهو ووزير دفاعه آنذاك يوآف غالانت، على خلفية الحرب في غزة. وعقب إعلان العقوبات الأمريكية، هنأ نتنياهو ماركو روبيو على «قيادته لجهود إدارة ترامب الحازمة ضد انتهاكات المحكمة الجنائية الدولية غير المشروعة، وتشديده على أن المسؤولين الفاسدين الذين يديرون المحكمة سيواجهون عواقب أفعالهم».

وشنت واشنطن خلال الشهر الفائت حملة دبلوماسية كبيرة ضد المحكمة الجنائية الدولية، متهمة إياها بـ«تهديد» الولايات المتحدة والضغط على شركائها للانسحاب منها. وأقدمت تشاد وفنزويلا اللتان تربطهما علاقات وثيقة بواشنطن منذ اعتقال الرئيس نيكولاس مادورو، على الخطوة نفسها من خلال إعلان نيتهما الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية. وقال روبيو: «إن إدارة الرئيس دونالد ترامب كانت واضحة: المحكمة الجنائية الدولية هي هيئة فوق وطنية فاسدة ومسيّسة للغاية، وقد أساءت استخدام سلطتها بسوء نية وتجاوزت نطاق ولايتها». وأضاف: «لن نتسامح مع تقويض سيادة الدول».

وقالت المحكمة ردا على ذلك: إن «الإجراءات التي تستهدف القضاة والمدّعين العامّين والموظفين العاملين على تنفيذ الولاية الموكلة إلى المحكمة الجنائية الدولية من جانب الدول تُقوّض سيادة القانون». وتابعت في بيان: «عندما يتعرض مسؤولون قضائيون للتهديد بسبب تطبيقهم القانون، فإن النظام القانوني الدولي بحد ذاته يصبح عرضة للخطر». ولفتت إلى أن هذه الإجراءات «لن تردعها»، مؤكدة أنها «تقف بحزم بجانب موظفيها وبجانب ضحايا فظائع لا يمكن تصوّرها».

○ رئيسة المحكمة الجنائية الدولية توموكو أكاني. (أ ف ب)

ألمانيا وفرنسا تدينان دعوات بن غفير إلى قتل العشرات في غزة يوميا

برلين - (أ ف ب): دانت ألمانيا وفرنسا أمس الأربعاء تصريحات لوزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرّف إيتمار بن غفير، والتي دعا فيها إلى قتل العشرات يوميا في غزة. وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية سيباستيان هيل إن المستشار فريدريش ميرتس «يدين بشدة الدعوات اللاإنسانية التي أطلقها الوزير بن غفير، والتي تنتهك القانون الدولي» مضيفا «إنها غير مقبولة». بدوره، اعتبر وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو في مقابلة مع صحيفة «لا مونتاني» (La Montagne) الفرنسية أن تصريحات بن غفير «غير مقبولة ولا إنسانية».

وأدلى الوزير الإسرائيلي بتصريحاته في بودكاست مع رهينة سابق في غزة، في وقت تدعو فيه دول أوروبية عدة إلى فرض عقوبات على مستوى الاتحاد عليه. وقال «أعتقد أنه يجب تنفيذ عمليات إقصاء موجهة في غزة. أقضوا على 30 أو 40 منهم»، متابعا «لا ينبغي فقط استهداف أولئك الذين يشكلون خطرا آنيا. هناك أشخاص لا يستحقون البقاء على قيد الحياة»، مؤكدا «كوني أصفهم بالبشر هو إطراء لهم». وقال لارس كلينغبايل نائب المستشار ووزير المالية الألماني، في مقابلة تلفزيونية الثلاثاء إن تصريحات بن غفير «ينبغي أن تكون لها عواقب»، مضيفا أن عقوبات تُناقش على المستوى الأوروبي. ودعت دول أوروبية عدة إلى فرض عقوبات على الوزير اليميني المتطرف في أنحاء الاتحاد، لكن المقترح لم يحظ بالإجماع المطلوب. وتزايدت الدعوات إلى إدراج بن غفير على قائمة العقوبات بعدما نشر في مايو تسجيلا مصورا ظهر فيه وهو يسخر من ناشطين مقيّدين احتجزهم جنود إسرائيليون على متن «أسطول الصمود» الذي كان يحمل مساعدات إلى غزة.

وردًا على ذلك، منعت فرنسا بن غفير من دخول أراضيها ودعت الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات عليه. غير أن إقرار العقوبات الأوروبية يتطلب موافقة الدول الأعضاء الـ27، وقد رفض حلفاء إسرائيل الأكثر دعما لها الانضمام إلى المسعى. ودانت ألمانيا أيضا خطط إسرائيل لتوسيع المستوطنات فيما يُسمى بمنطقة إي 1 (E1) في الضفة الغربية المحتلة، محذرة من أنها تهدد فرص التوصل إلى حل الدولتين وقال هيل «رسالتنا واضحة: يجب ألا تكون هناك أي خطوات أخرى نحو ضمّ أي جزء من الضفة الغربية». وأضاف «لا خطوات رسمية، ولا أي إجراءات سياسية أو هيكلية أو غيرها من الإجراءات التي يُؤدي تأثيرها بشكل متزايد وواضح إلى الضم. إنها تُناقض حل الدولتين». ولم يستبعد وزير الخارجية الفرنسي أيضا فرض مزيد من العقوبات على مستوطنين إسرائيليين ارتكبوا خلال الأشهر الأخيرة أعمال عنف بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، غالبا بهدف الاستيلاء على ممتلكاتهم. وقال «في 28 مايو فرضنا، للمرة الثالثة، عقوبات أوروبية على هؤلاء المستوطنين. وقد نفرض عقوبات مماثلة قريبا»، مشيرا إلى أن «كل الاحتمالات مطروحة على الطاولة». وتحتل إسرائيل الضفة الغربية منذ عام 1967، واتّبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك الحين سياسة توسيع المستوطنات. لكن وتيرة الاستيطان تسارعت بصورة كبيرة في ظل الحكومة الائتلافية الحالية برئاسة بنيامين نتانياهو، وهي تُعدّ الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل. ويعيش أكثر من 500 ألف إسرائيلي في مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، وسط نحو ثلاثة ملايين فلسطيني. وتُعد هذه المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي.

○ إيتمار بن غفير.

منظمات تطالب بالإفراج عن طالبة فلسطينية أمريكية محتجزة في إسرائيل

رام الله - (أ ف ب): طالبت أكثر من 100 منظمة أمريكية من وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو التحرك «بشكل عاجل» للإفراج الفوري عن المواطنة الأمريكية الفلسطينية سما صافي المحتجزة في سجن إسرائيلي منذ أكثر من شهرين. واعتقل الجيش الإسرائيلي صافي (20 عاما)، التي تدرس علم النفس في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية المحتلة، في الثاني من يونيو الماضي، إضافة إلى طالبتين وخريجة من الجامعة ذاتها. وتحتجز صافي في سجن الدامون قرب حيفا في شمال إسرائيل، الذي يضم أكثر من 90 معتقلة فلسطينية، بينهن حوامل وقاصرات، وفقا لنادي الأسير الفلسطيني. وقالت المنظمات في رسالتها إلى روبيو: إن صافي «تعاني من حالة صحية مزمنة معقدة وخطيرة، ويحتجزها الجيش الإسرائيلي تعسفيا وبشكل غير مشروع». واعتقلت صافي من بلدة بيرزيت شمال رام الله، ووجهت إليها تهمة الانتماء إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تصنفها السلطات الإسرائيلية كـ«منظمة إرهابية»، الأمر الذي تنفيه، وفقا لمحاميتها ليئا تسيمل. وقالت تسيمل لوكالة فرانس برس: إن الشابة الفلسطينية «لديها حالة صحية تستدعي علاجا منتظما، وهذا العلاج متوافر في روما»، مضيفة أنها مُنحت مرتين تصريحا بمغادرة البلاد لتلقي العلاج «لكننا نطالب الآن بالإفراج عنها بكفالة». وأضافت أن «صحتها معرّضة لخطر التدهور السريع من دون رعاية متخصصة مستمرة في الخارج»، وخصوصا أن «ظروف احتجازها سيئة». وتتوقع تسيمل أن تتلقى ردا من المحكمة في الأيام المقبلة بشأن طلب الإفراج عنها. وقال متحدث باسم مصلحة السجون ردا على سؤال لفرانس برس بشأن ظروف اعتقال صافي: «لسنا الجهة المختصة في ما يتعلق بعمليات الاعتقال، أو الأساس القانوني للاحتجاز، أو لوائح الاتهام، أو الإجراءات القضائية». وأضاف: «يجب توجيه الأسئلة المتعلقة بهذه الأمور إلى السلطات الأمنية والقضائية المختصة» من دون أن يسمي هذه السلطات. وكانت منظمات حقوقية وشخصيات سياسية أمريكية قد أطلقت حملة للإفراج عن صافي بعد أيام من اعتقالها. وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية حينها: إن الوزارة تتابع القضية وتأخذ حماية المواطنين الأمريكيين في الخارج على محمل الجد. ونقلت تلك المنظمات عن صافي قولها: «خلال احتجازي، تعرّضتُ مرارا للإساءة اللفظية.. وتم تعصيب عينيَّ وتكبيل يديَّ». وأعلن نادي الأسير الفلسطيني الاثنين في بيان: «إصابة ما لا يقل عن 10 أسيرات فلسطينيات بمرض الجرب في سجن الدامون»، محذرا من «اتساع انتشاره في ظل ظروف صحية وإنسانية قاسية».

وحذّرت منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية ودولية من «سوء المعاملة» و«التعذيب» الذي يُمارس في السجون الإسرائيلية، لا سيما منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة إثر هجوم حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023. لكن مصلحة السجون الإسرائيلية تكرر أن كل المعتقلين محتجزون استنادا الى القانون وحقوقهم مصانة، وأن طواقمها تعمل تحت رقابة قضائية مستمرة. ويبلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نحو 9500 معتقل، وفقا لنادي الأسير. وعادت قضية صافي إلى الواجهة بالتزامن مع قضية المواطن الفلسطيني الأمريكي لؤي أبو ريدة الذي يحاصر مستوطنون إسرائيليون منزله إلى جانب منزلين آخرين في قرية قصرة في شمال الضفة الغربية المحتلة، والتي أثارت تنديدا دوليا واسع النطاق.

○ سما صافي.

يوميات سياسية

حرب استنزاف دول مجلس التعاون

السيد زهره

عرضت في المقالين السابقين الجدل الدائر في أمريكا في أوساط المحللين والساسة حول قضية الحرب مع إيران وما يجب أن تفعله أمريكا للخروج منها. وقد رأينا أنه في المحصلة النهائية هناك اتجاه غالب يرى أنه من المستحيل عقد صفقة مقبولة مع إيران، وأن الخيار الأمثل لأمريكا هو إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه في المستقبل والانسحاب من الصراع.

ماذا يعني هذا بالنسبة إلى دول مجلس التعاون؟

هذا يعني بداية أننا يجب أن نهيئ أنفسنا لفترة طويلة قادمة من الصراع تعيشها المنطقة. فترة سيبقى فيها الخطر والتهديد الإيراني لدول المجلس قائما وملحا. كما أن وضع مضيق هرمز سيبقى في هذه الحالة كما هو، أي أن التهديد الايراني الإرهابي للسفن في المضيق وعرقلة حركة الملاحة والإمدادات سيظل قائما.

باختصار سيكون معنى هذا أن كل القضايا الحاسمة التي تتعلق بأمن واستقرار المنطقة ستظل معلقة من دون حسم.

هذا الوضع لا يمثل مشكلة بالنسبة إلى إيران وأمريكا.

بالنسبة إلى إيران يعتبر هذا الوضع مواتيا لها ويخدمها. استمرار الوضع الراهن يعني أنها ستبقى مطلقة السراح في عدوانها وفي الإرهاب الذي تمارسه في مضيق هرمز.

كما يعني هذا الوضع عدم المساس بالقوى الإرهابية العميلة لها في المنطقة والدور التخريبي العدواني الذي تلعبه لحسابها.

كما أن هذا الوضع يتيح لإيران القول بأنها هي التي خرجت منتصرة وفرضت إرادتها على أمريكا، الأمر الذي يسهم في بقاء النظام وتجنب الغضب الشعبي المتوقع على الأقل فترة طويلة.

وبالنسبة إلى أمريكا فهي تعتبر أنها لن تخسر الكثير. ترامب يقول باستمرار إنه حقق ما يريد في إيران وإنه سيظل يراقبها، وما شابه ذلك من تصريحات سوف يقدمها حتما لتبرير إبقاء الوضع الراهن كما هو. كما أنه يردد باستمرار أن أمريكا ليست بحاجة أصلا إلى مضيق هرمز وأن دول العالم المتضررة هي التي يجب أن تقلق لما يجري.

وغير كل هذا لا يظهر ترامب عموما اكتراثا كبيرا بمصالح ومطالب دول المنطقة الحليفة لأمريكا.

إذن ستبقى دول مجلس التعاون هي الأكثر تضررا من بقاء الوضع الراهن من جميع الأوجه.

بقاء الوضع الراهن يعني ببساطة أن الحرب لن تنتهي، بل ستتحول إلى حرب استنزاف مستمر لموارد وطاقات وإمكانيات مجلس التعاون على كل المستويات.

لن نقول إن هذه مؤامرة أو أن إضعاف دول مجلس التعاون هدف للأطراف المعنية، ولكن في المحصلة النهائية هذا هو ما سينتهي إليه الوضع.

أول ما سيعنيه هذا الوضع أن الخطر والتهديد الإيراني لدول مجلس التعاون سيبقى قائما. ليس هذا فحسب، بل سوف يتفاقم لأن إيران في هذه الحالة سوف تعتبر أنها فرضت شروطها وأن لا أحد استطاع أن يردعها.

هذا غير الضغوط التي سيمثلها هذا الوضع على اقتصادات دول مجلس التعاون وعلى برامجها للتنمية بما لذلك من أبعاد اجتماعية معروفة.

سيعني هذا الوضع أن حفظ أمن واستقرار دول مجلس التعاون، والحفاظ على استقرارها الاقتصادي وامتصاص التأثيرات السلبية سوف يقع على عاتق دول المجلس نفسها لا أي أحد آخر بما في ذلك أمريكا.

كل هذا يعني ببساطة شديدة أن على دول مجلس التعاون أن تشرع فورا في صياغة استراتيجية جماعية موحدة للتعامل مع هذه الأوضاع المتوقعة من جميع الأوجه وفي كل المجالات.

وفي القلب من هذه الاستراتيجية بداهة ضرورة صياغة تصور جماعي خليجي محدد لكيفية ردع إيران وتحجيم خطرها والتهديد الذي تمثله، والذي استفحل كثيرا بعدوانها الإرهابي الذي تشنه على دول المجلس.

في كل الأحوال دول مجلس التعاون يجب أن تتصرف من منطلق أنها تواجه تحديا مصيريا في الفترة القادمة، ويجب أن ترتقي في عملها الموحد وفي استراتيجيتها إلى مستوى مواجهة هذه التحديات.

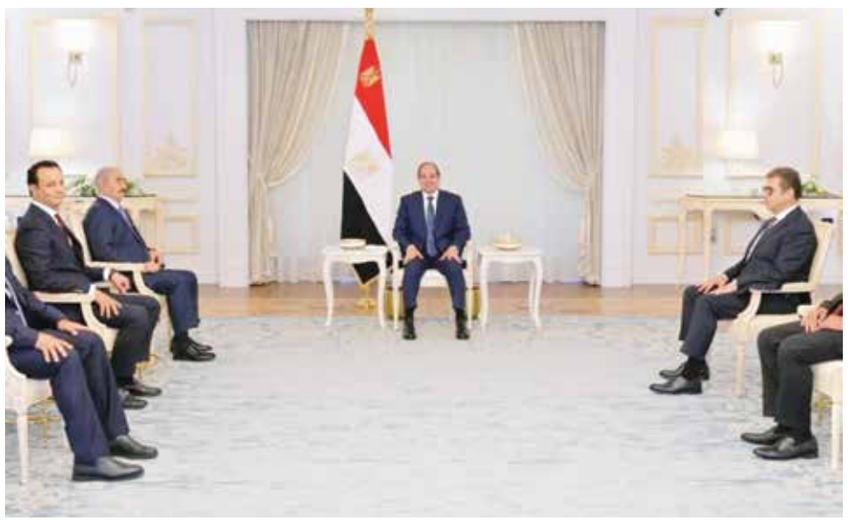

○ السيسي لدى استقباله حفتر.

السيسي يستقبل حفتر ويؤكد ضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا وتوحيد مؤسساتها

القاهرة - (رويترز): قالت الرئاسة المصرية أمس الأربعاء إن الرئيس عبدالفتاح السيسي استقبل خليفة حفتر قائد قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) وجدد التأكيد خلال اللقاء على موقف مصر القائم على ضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا والعمل على توحيد المؤسسات الليبية. يأتي هذا اللقاء بعد نحو ثلاثة أسابيع من استقبال السيسي لعبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، ومقرها العاصمة طرابلس، وسط انقسام تعيشه ليبيا بين حكومتين متنافستين في شرق وغرب البلاد. وتدعم مصر مساعي إعادة الاستقرار إلى ليبيا وتوحيد المؤسسات السياسية والاقتصادية في الدولة المتاخمة لحدودها الغربية بعد سقوط معمر القذافي في 2011. وانقسمت ليبيا في عام 2014 بين فصائل متنافسة في الشرق والغرب بعد أن أطاحت انتفاضة عام 2011 المدعومة من حلف شمال الأطلسي بالقذافي الذي حكم البلاد لفترة طويلة. ويسيطر (الجيش الوطني الليبي)، بقيادة حفتر، على معظم مناطق شرق وجنوب ليبيا. وتتحالف هذه القوات مع السلطات التي تتخذ من بنغازي مقرا، في حين تتخذ (حكومة الوحدة الوطنية) المعترف بها دوليا من العاصمة طرابلس مقرا لها وتسيطر على معظم مناطق الغرب.

وقالت الرئاسة المصرية في بيان إن السيسي «جدد التأكيد على موقف مصر الثابت إزاء ليبيا القائم على ضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا والعمل على توحيد المؤسسات الليبية، وعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية». وأضافت «كما شدد السيد الرئيس على دعم مصر الثابت لأمن واستقرار ليبيا، ودعمها للمبادرات في هذا السياق، وحرصها على تحقيق الأمن والتنمية والازدهار في ليبيا وضمان وحدة وسلامة أراضيها».

وجاء في البيان أن الاجتماع حضره من الجانب الليبي خالد حفتر رئيس أركان الجيش الوطني الليبي والمهندس بالقاسم حفتر رئيس صندوق إعمار ليبيا، ومن الجانب المصري حسن رشاد رئيس المخابرات العامة. وخلال لقاء السيسي والدبيبة في أواخر الشهر الماضي، قالت الرئاسة المصرية في بيان إن الرئيس أكد خلال اللقاء على أن «مصر كانت دائما حريصة على استقرار وازدهار ليبيا الشقيقة، وأنها أولت اهتماما كبيرا بدعم السلم والاستقرار في ليبيا وضمان وحدة سلامة أراضيها».